

Distr.: General  
2 August 2012  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافت البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة حلقة دراسية معنونة "مستقبل الجزاءات المحددة الهدف بعد مرور سنة على تقسيم النظام الموضوع بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)"، دعيت إليها جميع الدول الأعضاء.

لذلك، يسرني أن أقدم طيه إلى مجلس الأمن الاستنتاجات المستخلصة من الحلقة الدراسية تلك، التي تمثل هدفها الرئيسي في تقييم وتحليل الأداء والتحسينات الممكنة بهدف التجديد المقبل لولايات اللجان المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، كي ينظر فيها المجلس (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بيتر فيتغ

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مستقبل الجزاءات المحددة الهدف بعد مرور سنة على تقسيم النظام الموضوع بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)  
 "النظم الموسوعة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٩٨٨ (٢٠١١): الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية"  
 البعثة الدائمة لألمانيا، ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

#### استنتاجات الرئيس

استضافت البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة حلقة دراسية يومية ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لمناقشة مستقبل الجزاءات المحددة الهدف بعد مرور سنة على اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتقسيم نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واعتماد القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١). وتمثل الهدف الرئيسي لهذه الحلقة الدراسية في تقييم وتحليل الأداء والتحسينات الممكنة بهدف تجديد ولايات اللجان المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٩٨٨ (٢٠١١) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وقدم كل من غيدو ستاينبرغ من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين، وريتشارد باريت، منسق فريق الرصد المنشأ بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، (نيويورك)، تحليلهما للتهديد المتنامي الناشئ عن شبكات تنظيم القاعدة. وأعرب آدم سزوبين، مدير مراقبة الموجودات الأجنبية في وزارة المالية الأمريكية (واشنطن العاصمة)، عن آرائه حول السبل التي يمكن من خلالها تحسين تطبيق الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وإزاء ذلك، ناقش المشاركون الخيارات الرامية إلى زيادة تعزيز نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

علاوة على ذلك، قدم توماس زانيسن، نائب سفير ألمانيا لدى أفغانستان، تقريرا عن الرؤية الأفغانية لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم طالبان بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وقد أثرت ملاحظاته التعليقات التي أبداهها يوسف غافورزاي من البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

وفي إطار نقاش جرى أثناء حفل عشاء أقيم في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ناقشت القاضية كيمبرلي بروست، أمينة مظالم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وبن إيمرسون، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، معايير الاستعراض في ما يتعلق بالأسماء المدرجة حالياً في القائمة وكذلك نطاق ولاية المكتب لأمين مظالم في ما يتعلق بأنظمة جزاءات أخرى.

ونورد في ما يلي موجزا لاستنتاجات رئيس الحلقة الدراسية، الدكتور بيتر فيتغ، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة والرئيس الحالي للجان المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٩٨٨ (٢٠١١):

## الجزء الأول

### التهديد المتنامي لشبكات تنظيم القاعدة

- تزايد تهديد شبكات تنظيم القاعدة خلال السنين العشر الماضية. وتم التأكيد على أن تأثير القيادة الرئيسية لتنظيم القاعدة من الناحية التنفيذية أخذ في الانحدار منذ موت أسامة بن لادن في عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، وُصفت شبكات تنظيم القاعدة بأنها ظاهرة أكثر تعقيدا بكثير لها نطاق أكثر تنوعا من الأنصار والمقاتلين الفعليين على الصعيد الدولي. وبخلاف ما كان عليه الحال في السابق، لم يعد أعضاء القاعدة من أصول عربية بصورة رئيسية (مثلا من مصر والمملكة العربية السعودية). ففي الصومال على وجه الخصوص (وبدرجة أقل في اليمن)، انضم مقاتلون من أصول مختلفة عديدة إلى جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة.
- وظهر عدد كبير من الجماعات المنشقة في بلدان مختلفة (وقد اختفى العديد منها بعد فترة زمنية قصيرة). وفي بعض المناطق، استطاعت شبكات تنظيم القاعدة دمج قضايا ومصالح إقليمية بل حتى محلية في برنامج تنظيم القاعدة العالمي بغية زيادة جاذبيتها.
- ولوحظ أن معظم الجماعات التي تزعم ارتباطها بقيادة تنظيم القاعدة الأساسي تعمل على نحو مستقل نوعا ما. إلا أنه، تم التأكيد على أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مندمج، في ما يبدو، اندماجا وثيقا في هياكل قيادة تنظيم القاعدة الأساسي.
- وتم التشديد على أن شبكات تنظيم القاعدة لم تؤد أي دور هام في العمليات السياسية الأخيرة في مصر والمغرب العربي. وأدى ذلك إلى انحسار جاذبية رسالة تنظيم القاعدة، وبخاصة بالنسبة للأجيال الشابة. وفي الوقت نفسه، لم يستبعد

الاجتماع الفكرة بأن التغيير البالغ الأهمية الجاري في بعض بلدان المنطقة قد يتيح مجالات جديدة غير مرغوب فيها لعمليات شبكات تنظيم القاعدة في المستقبل.

- وتم التركيز على أن نشطاء تنظيم القاعدة يعملون على إعادة بناء هياكل إرهابية في أوروبا. وبما أن إيديولوجية التنظيم قد وسعت قاعدتها الاجتماعية والإثنية، بما في ذلك في أوروبا، يتزايد خطر وقوع أعمال إرهابية فردية في أوروبا. وذكّر أن المعلومات المتاحة تشير إلى أنه يجري حاليا تدريب أفراد في باكستان أو الصومال أو اليمن كي يكونوا قادرين على تنفيذ "خطط انفرادية شبيهة بخطط الذئاب" في أوروبا.

## الجزء الثاني

### التصدي لتهديد تنظيم القاعدة: تعزيز التنفيذ

- أعرب عن آراء مختلفة في ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في إطار "نهج واحد يناسب الجميع" أو إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أن يضع أنظمة جزاءات بمواصفات محددة لكل جماعة مستقلة ترتبط بحجمها وأثرها.
- وتم التشديد على الأثر العام للجزاءات. إلا أنه، أقر أيضا بأنه من الصعب تقييم دقة الجزاءات وفعاليتها. وحددت الحاجة إلى المزيد من البحث في هذا الصدد.
- وتم التشديد على ضرورة تحسين رصد وتعزيز تطبيق الجزاءات من خلال الحوار والتعاون. إذ جرى التأكيد على وجوب تحديد أوجه القصور المتعلقة بالقدرات الإدارية. وينبغي لفريق الرصد الاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال. وينبغي أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التي يمكن أن تضطلع بمهمة تحقيق تكامل النظم لجميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات المتعلقة بتنفيذ الجزاءات المحددة الهدف، بغض النظر عن أي نظام جزاءات معين.
- وإن تأثير تشرذم تنظيم القاعدة قد يؤدي إلى نشوء هيكل تنظيمي أضعف، ولكن في الوقت نفسه فإن تتبع هذه الكيانات سيزداد صعوبة بسبب تكوّنها من جماعات محلية تمول نفسها محليا. وإزاء ذلك، فقد قيل إنه يجب جعل "الجزاءات الذكية" أكثر ذكاء. وبغية تحديد هذه الجماعات مستقبلا، ينبغي تحسين تبادل المعلومات. واقترح أن تتعاون الكيانات التابعة لمجلس الأمن على نحو وثيق مع الهيئات الدولية

التي تتناول نفس المواضيع أو مواضيع مرتبطة بها (مجموعة البلدان الثمانية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، وما إلى ذلك).

- واقترح أن تدعو الولايات المقبلة جميع الأعضاء إلى إنشاء جهات تنسيق وطنية للجهات الفاعلة المالية في القطاع الخاص التي تنفذ الجزاءات. وينبغي إعداد المكتب الوطني أو جهة التنسيق لكي يتمكن من الإجابة على الأسئلة، ووضع تبادل أفضل الممارسات، وإعمال التدابير الوطنية من خلال مراقبة الشركات الخاصة (المصارف، وما إلى ذلك)، ورصد التطبيق، والتواصل مع القطاع الخاص لزيادة التوعية ورفع مستوى القبول.
- علاوة على ذلك، يمكن أن يشجع إصدار قرار جديد الدول الأعضاء على المشاركة في إجراء استعراضات أقران مصممة لتقييم تنفيذ الجزاءات.
- وأخيراً، تم التأكيد على ضرورة، بالرغم من أن جزاءات مجلس الأمن تظل مفيدة ومهمة، ألا ننسى الأدوات الأخرى التي بحوزتنا لمواجهة التهديد المتنامي لإيديولوجية تنظيم القاعدة وجاذبيتها. ويمكن أن تعزز هذه التدابير إحداها الأخرى، بل ويجب أن تكون كذلك.

### الجزء الثالث

#### مكتب أمين المظالم: توضيح المعايير من أجل الاستعراض

- يوفر مكتب أمين المظالم عنصراً مهماً من الإنصاف لنظام الجزاءات. وهذا الأمر مهم لقبول التدابير لكي تكون مهمة من أجل التنفيذ الفعال.
- وجرت مناقشة تفوق التعليل القانوني على الاعتبارات السياسية.
- وتم التشديد على ضرورة أن تكون معايير الإدراج في القائمة والمعايير الخاصة بالاستعراض شفافاً وأن تُشرح بتفصيل أكبر في القرار الذي يرشد أعمال اللجنة وأمين المظالم والدول الأعضاء التي تسعى إلى إدراج كيانات وأفراد جدد.
- وذكر أن المبادئ التالية ينبغي أن تُكرّس في الولاية المقبلة لأمانة المظالم من أجل ضمان الشفافية والاستمرار:

١ - يجب تحديد الأفراد الذين ستدرج أسماءهم في القائمة إذا، فقط إذا، كانوا مرتبطين عن علم وقصد بتنظيم القاعدة، وينبغي تعديل الفقرة ٣ من القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) وفقاً لذلك؛

٢ - ينبغي لأمانة المظالم أن تواصل بناء توصيتها على أساس المعلومات المقدمة إليها فقط؛ فإن لم تقدم الدول الأعضاء معلومات فإنها قد تعزز دون قصد موقف مقدم الالتماس؛

٣ - ينبغي عدم قبول المعلومات التي يزعم أنها انتزعت تحت التعذيب أو من خلال طرق غير قانونية أخرى في العملية.

وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه أعرب عن آراء مختلفة حول هذه النقطة. إذ دعا البعض إلى استبعاد هذه المعلومات تماماً لأن قبول معلومات منتزعة تحت التعذيب أو من خلال طرق غير قانونية أخرى من شأنه أن يشجع على اتباع أساليب تحقيق غير قانونية وأن يقوض المصداقية القائمة ومكافحة التعذيب في العالم بأسره. وأعرب آخرون عن رأي عملي أكثر فجادلوا بأن لا تقبل هذه المعلومات إلا إذا تم تطبيق معيار صارم جدا لتقييم مصداقيتها. بيد أنه تم التوصل إلى اتفاق بأن مسألة المبدأ هذه تستحق مواصلة النظر فيها.

• وفي ما يخص نطاق الولاية، تساءل المشاركون لماذا يقتصر الوصول إلى مكتب أمانة المظالم حالياً على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

## الجزء الرابع

النظام الخاص بتنظيم طالبان الأفغان الموضوع بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١): دعم العملية السياسية التي يقودها الأفغان

• واصلت السلطات الأفغانية بذل جهودها لإقامة عملية سياسية ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق سلام واستقرار مستدامين في أفغانستان وخارجها. وكان مقتل البروفيسور رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، بمثابة نكسة كبيرة في هذا الصدد. غير أن، التطورات الحالية تبعث على التفاؤل الحذر.

• ويُعترف بأن تقسيم النظام الذي وضع بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وإنشاء نظام جزاءات مفروضة على تنظيم طالبان بمواصفات محددة (النظام الموضوع بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١))، الذي تضطلع المؤسسات الأفغانية فيه بدور خاص في عملية إدراج الأسماء في القائمة وشطبها منها، خطوتان مهمتان في كابل نحو استعادة السيادة الوطنية.

- وتم الترحيب في كابل بقرارات اللجنة بشأن طلب قدمته أفغانستان بشطب أسماء بعض أعضاء حركة الطالبان من القائمة في عام ٢٠١١ باعتبارها إجراء مهما من أجل بناء الثقة بين الأعضاء المدرجة أسماءهم في القائمة لكنهم يرغبون في المشاركة البناءة في عملية سياسية تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار.
- وفي ما يتعلق بالعملية السياسية، ستنطوي إجراءات منح الإعفاءات من حظر السفر على أهمية خاصة.

- ١ - إذا ازدادت سرعة العملية السياسية، فيجب أن تكون اللجنة مستعدة على نحو أفضل للرد في الوقت المناسب على طلبات الإعفاء من حظر السفر. وإلا، فقد ينظر إلى اللجنة بأنها عائق في عملية السلام وتُحمّل المسؤولية إذا فُقد زخم العملية بسبب الإسراف في الجوانب الإدارية وعملية اتخاذ القرار داخل اللجنة التي تستغرق وقتاً طويلاً.
- ٢ - وفي هذا السياق، تود السلطات الأفغانية أن تكون الجداول الزمنية أقصر.
- ٣ - علاوة على ذلك، يمكن النظر في تفويض عملية اتخاذ القرار بشأن طلبات الإعفاء المهمة سياسياً إلى رئيس اللجنة (على النحو الذي اقترحه فريق الرصد) أو إلى الممثل الخاص للأمين العام (كما يفضل الرئيس) عند صياغة الولاية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.